



حوكمة ادارة الارباح في شركة التأمين العراقية العامة ودوره في تنمية الاقتصاد الوطني

م.م. غروب كامل محمد

قسم الدراسات والتخطيط - رئاسة جامعة بغداد - العراق

الاميل: mohammeghuroob25@gmail.com

الملخص

هدف البحث الى التعريف بحوكمة الشركات المالية بشكل عام وشركة التأمين العراقية العامة بشكل خاص من خلال نشأتها ، مبادئها، اهدافها، اهميتها، وتطورها ، ومبرراتها . والتطرق الى دور أليات الحوكمة واثار ذلك على ادارة ارباح الشركات المالية والحد من الفساد المالي والاداري ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني لقد برز الاهتمام بشدة بموضوع الحوكمة المالية بعد الازمة المالية والاسيوية في اواخر القرن الماضي وتكرر هذا الاهتمام بعد الازمة المالية العالمية في العام 2008 بعد فشل الاساليب التقليدية في منع مسببات تلك الانهيارات المالية ، وخلص البحث الى ان الحوكمة لها اهمية كبيرة في كثير من المؤسسات والمنظمات المالية ومنها شركات التأمين لما لها من دور في مواجهة الانهيارات المالية الكبيرة ، اذ تساعد الحوكمة من خلال الأليات الداخلية المتمثلة (بمجلس الادارة لشركات التأمين) ومدى تطبيقها للتشريعات والقوانين الصحيحة والذي ينعكس على عمل النظام المالي للشركة ومعرفة اساليب ادارتها من خلال الرقابة والاشراف، واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج العلمي والاطلاع على الدراسات النظرية والميدانية العربية والاجنبية المتعلقة بأهداف وفرضيات البحث مع استقراء اهم نتائجها ، ويستمد البحث اهميته من خلال معرفة دور التحليل المالي والحوكمة في الرقابة والسيطرة على اداء الشركات .

وخلص البحث الى نتائج منها : تطبيق الحوكمة الرشيدة يؤدي الى تحسين الاداء المالي من خلال تحسين الارباح وتحسين العائد على الاستثمار وزيادة التدفق النقدي للشركة، وتطبيق نظام الحوكمة يؤدي الى ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة، ان تطبيق أليات الحوكمة وقواعدها من قبل الشركات المملوكة للدولة يؤدي الى الحد من الفساد المالي والاداري فيها وزيادة كفاءة ادائها ، وتوصل البحث الى : ضرورة العمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة بشكل اوسع لدى كافة الاطراف ذات العلاقة في الشركات المالية ، الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة وتطوير المفاهيم من خلال عقد الدورات التدريبية المتخصصة للعاملين في هذه الشركات ، وضع القوانين لفرض عقوبات صارمة بحق مرتكبي الفساد المالي والاداري والمتلاعبين بالاموال ، اصدار قوانين تلزم الشركات تبني مبادئ الحوكمة ، كذلك التزام الشركات المالية بنشر التقارير المالية السنوية وتقرير مجلس الادارة وتقرير مراقب الحسابات وان تتضمن هذه التقارير المؤشرات المالية وغير المالية التي تعكس اداء الشركة.

الكلمات المفتاحية: أليات الحوكمة، اداء الشركات المالية، الافصاح، جودة التقارير المالية.



Profit Management Governance in The Iraqi General Insurance Company and its Role in Developing The National Economy

Ghuroob Kamal Mohammed

Studies and Planning Department - University of Baghdad Presidency –Iraq

Email: mohammeghuroob25@gmail.com

ABSTRACT

The aim of the research is to introduce the governance of financial companies in general and the Iraqi general insurance company in particular through its origins, principles, goals, importance, development, and justifications. And to address the role of governance mechanisms and the impact of this on managing the profits of financial companies and reducing financial and administrative corruption and its role in developing the national economy.

There has been a strong interest in the issue of financial governance after the financial and Asian crisis in the last century, and this interest was repeated after the global financial crisis in 2008 after the failure of traditional methods to prevent the causes of these financial collapses, and the research concluded that governance has a great importance in many financial institutions and organizations including insurance companies, because they have a role in facing large financial collapses, as governance helps through the internal mechanisms represented (the board of directors of insurance companies) and the extent of their application of the correct legislation and laws, which is reflected in the work of the company's financial system and knowledge of its management methods through control and supervision, and the research relied on the descriptive, analytical method and the scientific method and access to Arab and foreign theoretical and field studies related to the goals and hypotheses of the research with extrapolation of the most important results, and the research derives its importance through knowing the role of financial analysis and government in monitoring and controlling the performance of companies.

Keywords: governance mechanisms, financial company, performance, disclosure, quality of financial reports.



المقدمة

لقد برزت أهمية الحوكمة في الآونة الأخيرة عندما اطاحت الازمة المالية العالمية باقتصاديات عدد كبير من الدول المتقدمة والنامية مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، والمملكة المتحدة ، وروسيا ، واليابان ، ودول شرق اسيا .

لقد اثبتت الانهيارات المالية ، والتي طالت كبريات الشركات في العالم فشل الاساليب التقليدية في منع مسببات تلك الانهيارات ، والتي كان لظهورها اثار ونتائج مدمرة مما دفع الجهات المعنية الى اجراء دراسات معمقة لتحديد الاسباب الرئيسية التي كانت وراء حدوث الازمات والانهيارات المشار اليها في اعلاه . وكانت الحوكمة وآلياتها ثمرة هذه الدراسات لمنع حدوث مثل هذه الازمات او الحد منها في اقل تقدير ولذلك ظهرت الحاجة الى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية . وتتمثل الحوكمة بمجموعة من الآليات من ابرزها الشفافية والافصاح والمساءلة والعدالة عن المعلومات المالية وغير المالية واعادها وفقاً للمعايير المحاسبية وتشكيل لجنة التدقيق من مجلس الادارة للإشراف عليهما . وتكتسب الحوكمة أهمية كبيرة في الشركات المالية في العراق ومنها شركات التأمين المملوكة للدولة لمالها من اثر في النشاط الاقتصادي ، وقد تمثلت المشكلة من خلال معرفة مدى تمتع شركة التأمين العراقية العامة بمستوى عال من الحوكمة وهل انها تعطي أهمية كبيرة وفاعلية اكبر لدور مجلس الادارة ولجنة التدقيق ودورها في ممارسات ادارة الارباح .

المبحث الاول : منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في الاجابة على التساؤل الاتي:

هل ان شركات التأمين في العراق تتمتع بمستوى عال من الحوكمة، وللجابة على مثل هذا السؤال علينا معرفة :-

- 1- هل ان استخدام وتطبيق مبادئ الحوكمة تؤدي الى تحسين الاداء المالي لشركة التأمين العراقية العامة .
- 2- وهل ان هذه الشركة تعطي أهمية كبيرة لمجلس الادارة ولجنة التدقيق ودورها في ممارسات ادارة الارباح وانعكاس ذلك على كفاءة الاداء المالي لها.
- 3- كيف تساهم مبادئ الحوكمة في تحسين الاداء المالي للشركة .
- 4- ماهي العلاقة بين استخدام مؤشرات التحليل المالي وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات .

ثانياً: فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية رئيسية وهي :-

((ان اعتماد مؤشرات التحليل المالي المستندة الى خصوصية نشاط التأمين في شركات التأمين العراقية العامة تساعد في معرفة الوضع المالي للشركة ومدى استغلال مواردها المتاحة بشكل امثل وكيفية مساهمة مبادئ الحوكمة في تحسين ورفع كفاءة الاداء المالي للشركة)).

ثالثاً: أهمية البحث

ترجع الى كونها اداة رفع الكفاءة الاقتصادية واداة لتحفيز العاملين والادارة على اداء الاعمال بكفاءة وفاعلية بالإضافة الى كونها طريقة لزيادة ثقة المساهمين في الشركات المطبقة لقواعد الحوكمة ، كما ان الحوكمة تعمل على ضمان كافة حقوق المساهمين وتساعد على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمارات في الشركات، وقد ازداد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات في السنوات الأخيرة على المستوى العالمي والمحلي اذ برزت هذه الأهمية بعد الازمة المالية الآسيوية 1997-1998 ، والانهيارات والفضائح التي طالت كبريات الشركات مثل شركة انرون (Enron) للطاقة من خلال سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية التي كانت لاتعبر عن الواقع الفعلي لها، وذلك بالتواطؤ مع كبرى الشركات العالمية الخاصة بالتدقيق والمحاسبة، وهو ماجعل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD تصدر مجموعة من القواعد لحوكمة الشركات الخاصة في سنة 2004 ولحوكمة الشركات المملوكة للدولة في سنة 2005.



وان الوعي بمفاهيم الحوكمة وآلياتها وتطبيقاتها يؤدي الى تحقيق قدر اكبر من الشفافية والعدالة وبالتالي حماية حقوق الدولة وجميع اصحاب المصالح فيها، والمتمثلة بجمهور المؤمن له بما لهم من حقوق ومصالح في شركات التأمين العراقية.

رابعاً: هدف البحث

يهدف البحث الى القاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات المالية ، نشأتها، تطورها اهميتها ومبرراتها، آلياتها واستكشاف العلاقة بين آليات الحوكمة وادارة الارباح مع التركيز على دور لجان التدقيق في مجالس الادارة باعتبارها من ابرز دعائم تحقيق هذا المفهوم، بالاضافة الى بيان اهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في البيئة العراقية لتحسين الاداء الاداري والمالي.

خامساً: منهج البحث

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي كأداة للألمام بجوانب الموضوع من الناحية النظرية ودراسته من الناحية التطبيقية وكذلك مراجعة وتحليل واستقراء الابحاث والدراسات المنشورة في مجال البحث بقصد تشخيصها وكشف جوانبها وتحديد العلاقات بين عناصرها .

سادساً: حدود البحث

- أ- الحدود الموضوعية : اقتصر البحث على تحليل الاطار المفاهيمي للحوكمة الرشيدة في الشركات المالية ، ورصد اهم معوقات تطبيق مفهوم الحوكمة الرشيدة .
- ب- الحدود الزمانية : اقتصر البحث على شركة التأمين العراقية العامة كونها من الشركات الرائدة في العراق .

المبحث الثاني : دراسات سابقة

تتاول العديد من الباحثين موضوع حوكمة الشركات لما له من اهمية كبيرة في اداء الشركات ودفع عملية التنمية الاقتصادية الى الامام .

• دراسة (Beltratti 2005) : هدفت الدراسة الى فهم علاقة حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية بتعظيم الربح في الشركات و اشارت النتائج الى ان حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية لهما علاقة ايجابية بالقيمة السوقية للشركة مما يشير الى ان آلية السوق في المدى البعيد يجب ان تكون قادرة على توفير موارد اضافية لهذه الشركات .

• دراسة الحلبي ، 2009م : هدفت الدراسة الى بيان دور الحوكمة في زيادة ربحية المنشآت الصناعية الخاصة في سوريا ، تم توزيع استبانة على هذه الشركات وتوصلت الدراسة الى العديد من الاسباب التي تبرر الدور الايجابي لاجراءات ومبادئ الحوكمة في زيادة الربحية في المنشآت السورية الخاصة .

• مداخلة بعنوان : دراسة اثر حوكمة الشركات على الشفافية والافصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي ، من اعداد الباحث الدكتور بن الطاهر حسين وبوطلاحة محمد، وتهدف هذه المداخلة الى دراسة اثر حوكمة الشركات على الافصاح والشفافية وجودة القوائم المالية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي وعرض العلاقة التكاملية بينهما ، نتائج هذه المداخلة : الآليات المحاسبية تحضى باهتمام كبير وتشغل الخير الأكبر من الاجراءات والاساليب المختلفة لتطبيق الحوكمة في المنشآت ، حيث ان النتيجة النهائية لتلك الآليات المحاسبية تكمن في انتاج معلومات محاسبية ذات فائدة لمختلف الاطراف ذات العلاقة بالمنشأة.

• دراسة (Mohammed 2010) : هدفت الدراسة الى معرفة دور الرقابة الداخلية في حوكمة الشركات ومدى فعاليتها في استخدام الموارد المتاحة والمحافظة على أصول الشركات و تحديد المشاكل التي واجهت أنظمة الرقابة الداخلية و فرضت قيود على كفاءتها بالتطبيق على شركة سكر كنانة وتوصلت الدراسة الى ان الرقابة الداخلية لها دور ملموس في زيادة الإنتاجية وتحقيق الربحية حيث ان عدم وجود رقابة داخلية ومراجعة دورية يؤدي إلى ضعف الاداء والكفاءة.

• دراسة (Torres, Bruni, Martinez and Rivera _ Castro, 2010) بعنوان " الملكية وهيكل الرقابة وحوكمة الشركات وتمهيد الدخل في البرازيل " وتهدف هذه الدراسة الى اختبار العلاقة بين مستوى الحوكمة في الشركات البرازيلية وتمهيد الدخل على عينة من الشركات غير مالية، يبلغ عددها 266



شركة مسجلة في سوق (saopaula) للاوراق المالية للفترة من 2007 – 1998 وقد استخدمت هذه الدراسة نموذج (Eckel,1981) لقياس تمهيد الدخل ، ومن بين الفرضيات التي استندت اليها هذه الدراسة ما يلي:

- في الشركات التي تتسم بتركيز الملكية وحقوق السيطرة فإنها تكون أكثر عرضة لتمهيد الدخل.
- ان تأثير تركيز الملكية و حقوق السيطرة على تمهيد الدخل يكون اقل بالنسبة للشركات التي تتمتع بمستوى عال للحوكمة.

و قد توصلت هذه الدراسة الى ان ارتفاع نسبة تركيز الملكية وحقوق السيطرة يؤدي الى التقليل من ممارسات تمهيد الدخل، وان تأثير تركيز الملكية و حقوق السيطرة على تمهيد الدخل يكون اقل في الشركات التي يكون فيها مستوى الحوكمة جيدا.

في ضوء الدراسات السابقة تشير الباحثة الى الملاحظات الآتية:

- ان حوكمة الشركات تؤدي الى تعظيم الربح.
- ان حوكمة الشركات لها علاقة ايجابية بالقيمة السوقية للشركة.
- ابراز الدور الايجابي لاجراءات و مباديء الحوكمة و الذي يؤدي الى زيادة الربحية في الشركات.

المبحث الثالث: الاطار النظري للبحث

1- تعريف التأمين وحوكمة الشركات والهيكل التمويلي

يمكن ان نعرف التأمين : بأنه وسيلة تهدف بصفة اساسية الى حماية الافراد والهيئات من الخسائر المادية الناشئة عن تحقق الاخطار المحتملة الحدوث والتي يمكن ان تقع مستقبلا وتسبب خسائر يمكن قياسها ماديا ولا دخل لارادة الافراد او الهيئات في حدوثها.

يعتبر لفظ الحوكمة مستحدثا في قاموس اللغة العربية ، و هو ما يطلق عليه النحت في اللغة، فهو لفظ مستمد من الحكومة، وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحكم بكل ما تعني هذه الكلمة من معاني.

وعليه فأن لفظ "الحوكمة" يتضمن العديد من الجوانب منه:

- الحكمة: ما تقتضيه من التوجيه والارشاد.
- الحكم: وما يقتضيه من السيطرة على الامور بوضع الضوابط و القيود التي تتحكم في السلوك.
- الاحتكام: وما يقتضيه من الرجوع الى مرجعيات اخلاقية وثقافية والى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.
- التحاكم: طلبا للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الادارة وتلاعها بمصالح المساهمين.

(مخائيل، 2009: ص92).

وبذلك يمكن تعريف الحوكمة: بانها نظام متكامل للرقابة المالية والغير مالية الذي عن طريقه يتم ادارة الشركة والرقابة عليها . (سليمان، 2006: 15).

وعرف النعيمي والتميمي هيكل التمويل : على انه هيكل مصادر التمويل او جانب المطلوبات وحق الملكية في كشف الميزانية العمومية . (النعيمي ، التميمي، 2009) .

وهنا ترى الباحثة ان الحوكمة مرتبطة بالادارة الرشيدة، حيث ان الحوكمة تتضمن مجموعة من الآليات والنظم التي تحكم العلاقات بين الاطراف الاساسية التي تؤثر على الاداء المؤسسي، وتحديد السلطة والمسؤولية، والحقوق والواجبات، ووضع القواعد والاجراءات اللازمة لصنع القرارات الرشيدة التي تهدف الى تحقيق الجودة والتميز في هذه الشركات من اجل تحقيق الخطط الاستراتيجية والاهداف المطلوبة.

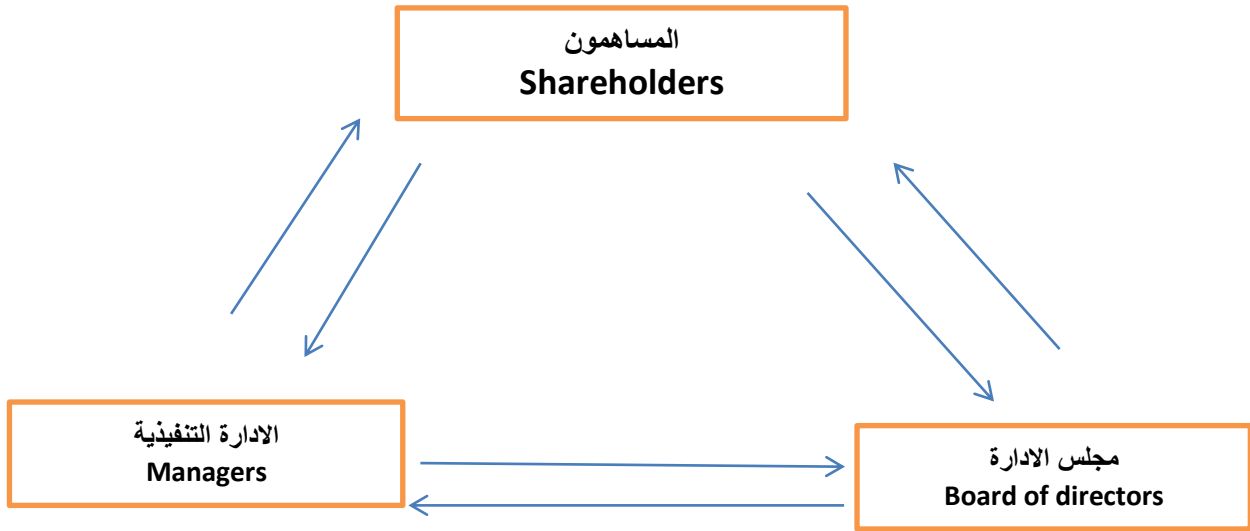
2- نشأت وتطور فكرة حوكمة الشركات

ان حوكمة الشركات Corporate Governance عبارته عن مصطلح تم البدء في استخدامه مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، حيث تزايد استخدام هذا المصطلح بشكل واسع في السنوات الاخيرة منه ، واصبح شائع الاستخدام من قبل الخبراء ، لاسيما اولئك العاملون في المنظمات الدولية والاقليمية والمحلية . يشير (سليمان) الى ان ظهور نظرية الوكالة Agency Theory (ان علاقات الوكالة ، تظهر عندما يشغل شخص معين يسمى الاصيل ، شخص اعضاء مجالس الادارة والادارات التنفيذية بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة وذلك باعتبار اخر يدعى الوكيل ، لانجاز بعض الخدمات، ومن ثم يخولة صلاحيات اتخاذ القرارات لصالح الاصيل وذلك من خلال علاقات تعاقدية) ، وما ارتبط بها من القاء الضوء على المشكلات التي تنشأ نتيجة تضارب



المصالح بين اعضاء مجالس ادارة الشركات وبين المالكين ادى الى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والاداري الذي يقوم به هم الجهة التي تمسك بزمام الامور داخل الشركة . (سليمان ، 2006 ، 13).

الاطراف الرئيسية في الحوكمة



تقوم الحوكمة بتنظيم وتقسيم المسؤوليات والحقوق بين ثلاثة اطراف رئيسية (المساهمون الادارة التنفيذية مجلس الادارة)
(كما هو مبين في الشكل اعلاه)

المصدر - اساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم، سلسلة النشرات التثقيفية لمركز ابو ظبي للحوكمة)).

3- آليات الحوكمة :- تعرف بأنها: آليات حماية وضمان حقوق المساهمين وكافة الاطراف ذوي المصلحة المرتبطين بأعمال الشركة عبر احكام الرقابة والسيطرة على اداء ادارة الشركة ، ومراقبة الحسابات (حمودة ، 2011).

وان آليات الحوكمة يمكن تقسيمها الى قسمين وكالاتي :-
أ- الآليات الداخلية للحوكمة : تنصب آليات الحوكمة الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركة والمتمثلة بمجلس الادارة في الشركات المملوكة للدولة من القيام بواجباته في التوجيه والرقابة ، وبذلك يلجأ الى تأليف مجموعة من اللجان وهي:

- لجنة التدقيق .
- لجنة المكافآت .
- لجنة التعينات .

ب- الآليات الخارجية للحوكمة .
تتمثل آليات الحوكمة الخارجية بالرقابات التي يمارسها اصحاب المصالح الخارجيين على الشركة والضغط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع ، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المؤكدة لضغط هائل من اجل تطبيق قواعد الحوكمة ومن الامثلة على هذه الآليات ما يأتي :-



- منافسة سوق المنتجات .
 - الاندماجات والاكستابات .
 - التدقيق الخارجي .
 - التشريع والقوانين .
 - 4- : خصائص حوكمة الشركات :- لحوكمة الشركات مجموعة من الخصائص هي :
 - الانضباط : اي اتباع السلوك الاخلاقي المناسب والصحيح .
 - الشفافية : اي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث .
 - الاستقلالية : اي لاتوجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل .
 - المسؤولية : اي وجود مسؤولية امام جميع الاطراف ذوي المصلحة في المنشأة .
 - المساءلة : اي امكانية تقييم وتقدير اعمال مجلس الادارة والادارة التنفيذية .
 - العدالة : اي يجب احترام حقوق مختلف اصحاب المصلحة في المنشأة .
 - المسؤولية الاجتماعية : اي النظر الى الشركة كعنصر اقتصادي جيد . (عمر، السايح، 2011: 188) .
 - 5- اهمية الحوكمة:- كما حددت اهمية حوكمة الشركات فيما يلي :
 - تخفيض مخاطر الفساد المالي والاداري التي تواجهها الشركات والدول .
 - رفع مستوى اداء الشركات في دفع عملية التنمية والتقدم الاقتصادي لدول تلك الشركات
 - جذب الاستثمارات الاجنبية وتشجيع رأس المال المحلي للتوجه نحو الاستثمار في المشروعات الوطنية تزيد من قدرة الشركة الوطنية على المنافسة على العالم وفتح الأسواق الجديدة.
 - الشفافية والدقة والوضوح فيما تصدره الشركة من قوائم مالية لزيادة ثقة المستثمرين واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات .
 - توفير قواعد حوكمة الشركات والاطار التنظيمي الذي يمكن الشركة من تحديد اهدافها وكيفية تحقيقها .
 - (سليمان، 2008) .
 - 6- مبادئ الحوكمة :- خلصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2004) الى وضع ستة مبادئ رئيسية للحوكمة، يعتبر اولها اطارا عاما و ضروريا لتطبيق المبادئ الخمسة الاخرى ، وفيما يلي التطرق الى هذه المبادئ:-
 - ضمان وجود اساس لاطار فعال لحوكمة الشركات.
 - ضمان حقوق المساهمين
 - المعاملة المتساوية للمساهمين
 - دور اصحاب المصالح
 - الافصاح والشفافية
 - مسؤولية مجلس الادارة
- وهنا ترى الباحثة ان الحوكمة تعمل على تنظيم العلاقة بين كل من المساهمين ومجلس الادارة والادارة التنفيذية بحيث تحدد الحوكمة مسؤوليات كل طرف وحقوقه وتهدف الحوكمة الى تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والمسؤولية والعدالة من خلال وضع مجموعة من القواعد التي يجب على الشركة الالتزام والتقيد بها.

المبحث الرابع : الاطار العملي للبحث

يتناول هذا البحث نشاط شركة التأمين العراقية العامة بوصفها مؤسسة مالية يتركز نشاطها بتجميع الاموال من المؤمن لهم ، ثم اعادة استثمارها، وتحقيق الايرادات المطلوبة ، تأسست شركة التأمين العراقية العامة في 1959/10/14 استناداً الى قانون الشركات التجاري رقم (31) لسنة 1957 في بغداد كشركة اهلية بأسم (شركة التأمين العراقية) تمارس جميع انواع التأمين واعادة التأمين ، وتخضع لاحكام قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997 وقانون تنظيم اعمال التأمين رقم (10) لسنة 2005 ، ويبلغ رأس مال الشركة مليار دينار عراقي ، اعتمد البحث في تحليل (الانتاج) لشركة التأمين العراقية العامة على مجموعة من النسب والمؤشرات المالية التي تستخدمها ادارة الشركة في تحقيق اهدافها .



مجلة الفنون والآداب وعلوم الانسانيات والاجتماع

Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences

www.jalhss.com

Volume (58) September 2020

العدد (58) سبتمبر 2020



• تطور مجموع (الانتاج) خلال السنوات (2011-2015)

لشركة التأمين العراقية العامة على اساس حجم الانتاج السنوي .

جدول (1) متوسط حجم الانتاج (الاقساط) لشركة التأمين العراقية العامة وللمدة (2011-2015)

(المبالغ بالآلاف الدنانير)

السنوات	(الانتاج) اقساط التأمين المتحققة
2011	24529277
2012	43354051
2013	51275288
2014	60370630
2015	63468048

المصدر: الميزانية العمومية لشركة التأمين العراقية العامة.

جدول (2) نسبة تطور صافي الربح لشركة التأمين العراقية العامة وللمدة (2011 – 2015)

(المبالغ بالآلاف الدنانير)

السنة	صافي الربح المتحقق السنة الحالية - السابقة	صافي الربح المتحقق للسنة السابقة	نسبة التحقق (2:1)
2011	262296	2793873	9,38%
2012	739250	3056169	24,18%
2013	1056883	3795419	28%
2014	2220215	4852302	46%
2015	3678837-	7072517	52-%

المصدر: الميزانية العمومية لشركة التأمين العراقية العامة.

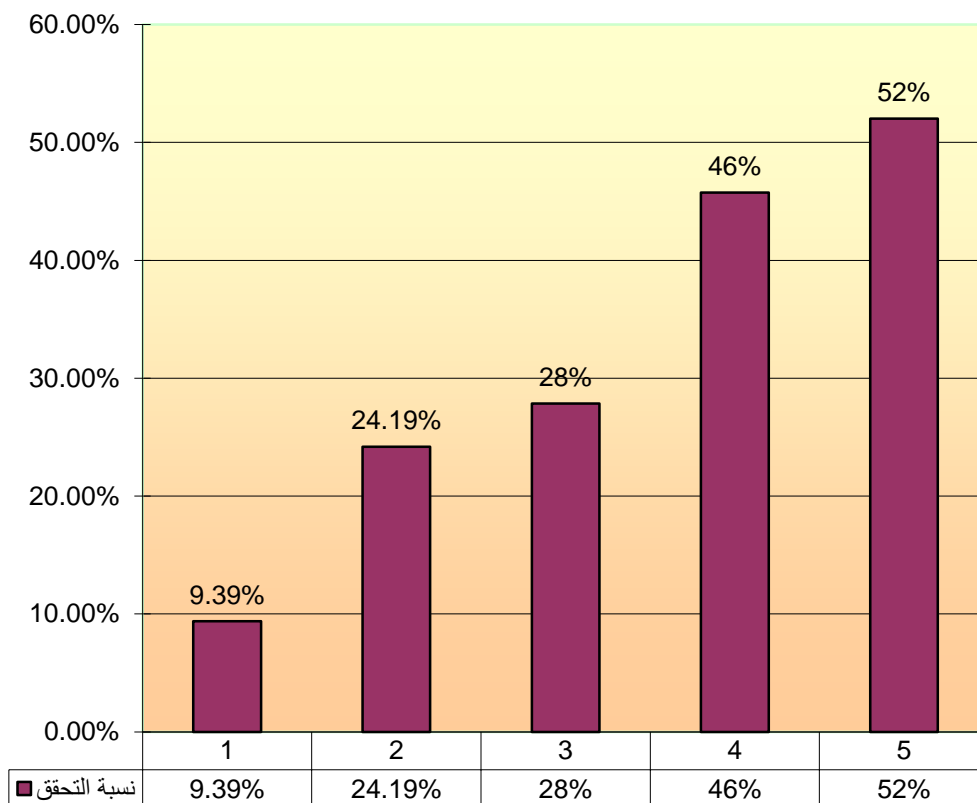
جدول (3)

(المبالغ بالآلاف الدنانير)

شركة التأمين العراقية	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط العام %
	9,38	24,18	28	46	52-	32-



شكل رقم (١) يبين نسبة تطور صافي الربح لشركة التأمين العراقية العامة للسنوات (٢٠١١-٢٠١٥)



المصدر : استخدام برنامج spss

جدول (4) نسبة تحقيق عوائد الاستثمار لشركة التأمين العراقية العامة والمدة (2011-2015)

(المبلغ بالآلاف الدنانير)

السنة	عوائد الاستثمار المتحققة خلال السنة (1)	عوائد الاستثمار المخططة خلال السنة (2)	نسبة التحقق (2:1)
2011	1652786	1 7 00000	%97
2012	1714150	2 000 000	%86
2013	2394596	2 300 000	%104
2014	2522864	2 400 000	%105
2015	2994705	2 650 000	%113

المصدر: الميزانية العمومية لشركة التأمين العراقية العامة.

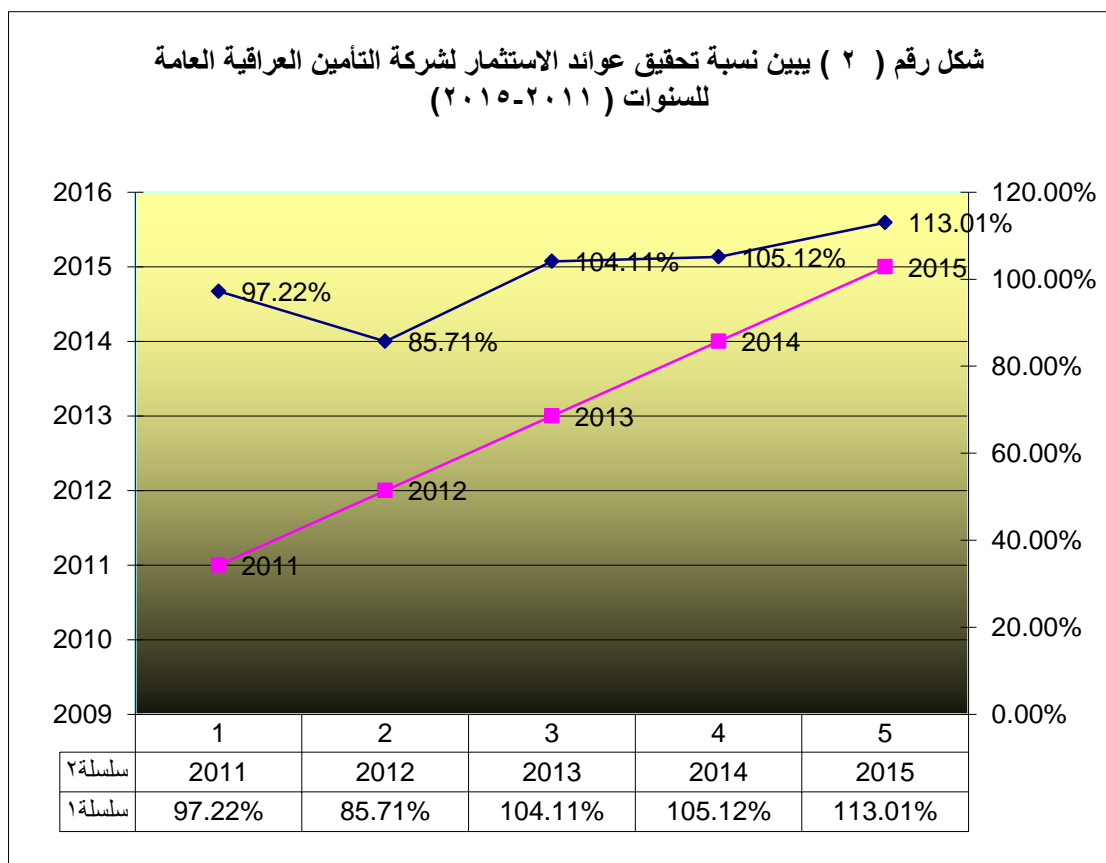


(المبالغ بالآلاف الدنانير)

جدول (5)

شركة التأمين العراقية	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط العام %
	97	86	104	105	113	%101

شكل رقم (٢) يبين نسبة تحقيق عوائد الاستثمار لشركة التأمين العراقية العامة للسنوات (٢٠١١-٢٠١٥)



المصدر : استخدام برنامج spss

جدول (6) معدل العائد على الموجودات لشركة التأمين العراقية العامة و للمدة (2011 – 2015)

(المبالغ بالآلاف الدنانير)

السنة	معدل العائد (1)	الموجودات (2)	نسبة التحقق (2:1)
2011	1652786	26348341	%6
2012	1714150	36556732	%5
2013	2394596	41978913	%6
2014	2522864	48122855	%5
2015	2994705	54511647	%5

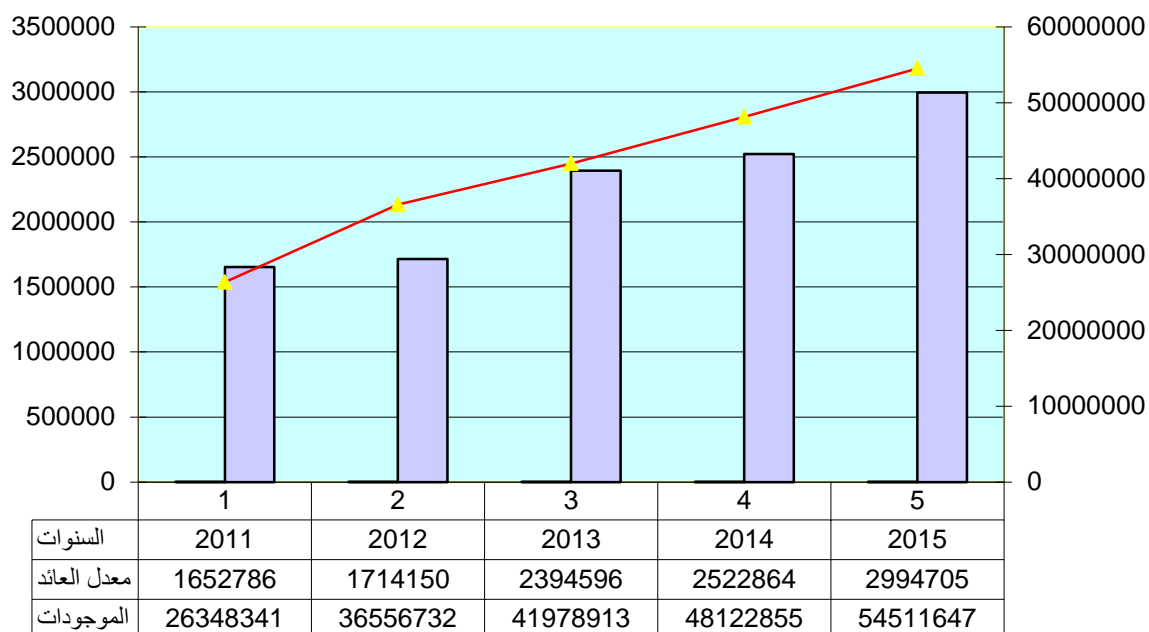
المصدر: الميزانية العمومية لشركة التأمين العراقية العامة.



(المبالغ بآلاف الدنانير)

جدول (7)

شركة التأمين العراقية العامة	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط العام %
	6	5	6	5	5	5,4%

شكل رقم (٣) يبين معدل العائد على الموجودات لشركة التأمين العراقية العامة
للسنوات (٢٠١١ - ٢٠١٥)

المصدر : استخدام برنامج spss

جدول (8) نسبة تحقيق صافي الربح لشركة التأمين العراقي العامة وللمدة (2015-2011)

(المبالغ بآلاف الدنانير)

السنة	صافي الربح الفعلي	صافي الربح المخطط	نسبة التحقيق (2:1)
2011	3056169	3007750	102
2012	3795419	3607700	105
2013	4852302	4069700	119
2014	7072517	5274500	134
2015	3393680	2222500	153

المصدر: الميزانية العمومية لشركة التأمين العراقية العامة.

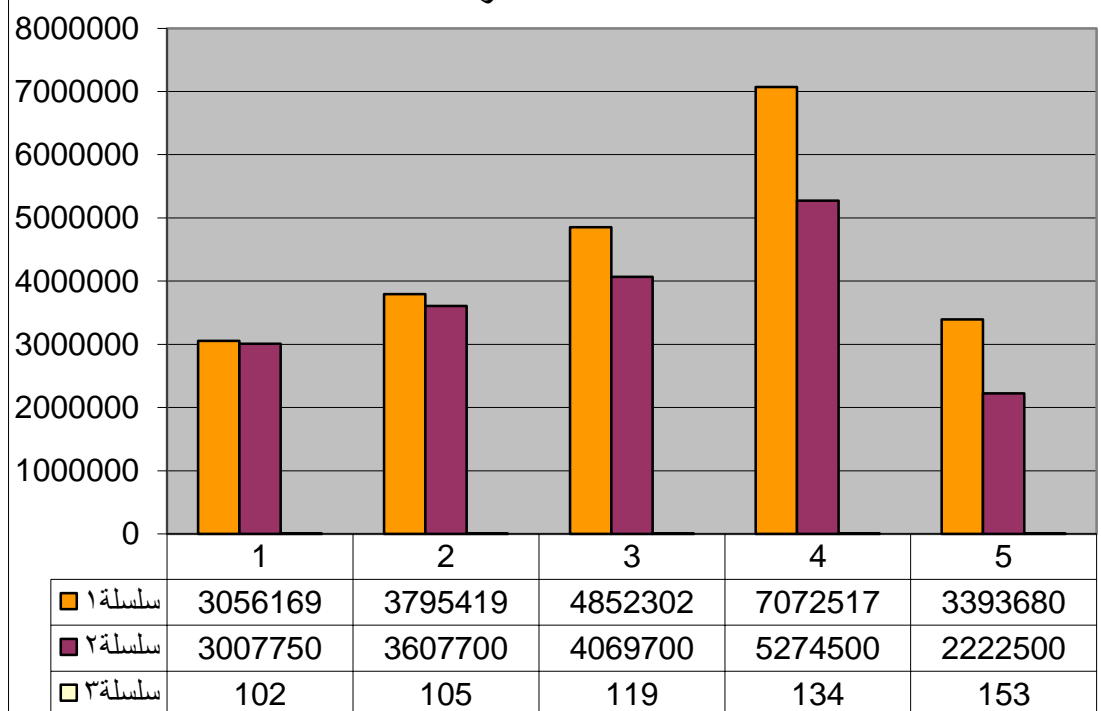


جدول (9)

(المبالغ بالآلاف الدنانير)

المتوسط العامة	2015	2014	2013	2012	2011	شركة التأمين العراقية
123	153	134	119	105	102	

شكل رقم (4) يبين نسبة تحقيق صافي الربح الفعلي والمخطط للسنوات ٢٠١١-٢٠١٥



المصدر : استخدام برنامج spss

جدول (10) معدل العائد على الاموال المتاحة لشركة التأمين العراقية العامة وللمدة (2011 – 2015) (المبالغ بالآلاف الدنانير)

السنة	صافي الربح	مجموع الودائع + حقوق المساهمين	نسبة التحقيق (2:1)
2011	3056169	9562643	32
2012	3795419	15643703	24
2013	4852302	25247365	19
2014	7072517	38680205	18
2015	3393680	39109271	9

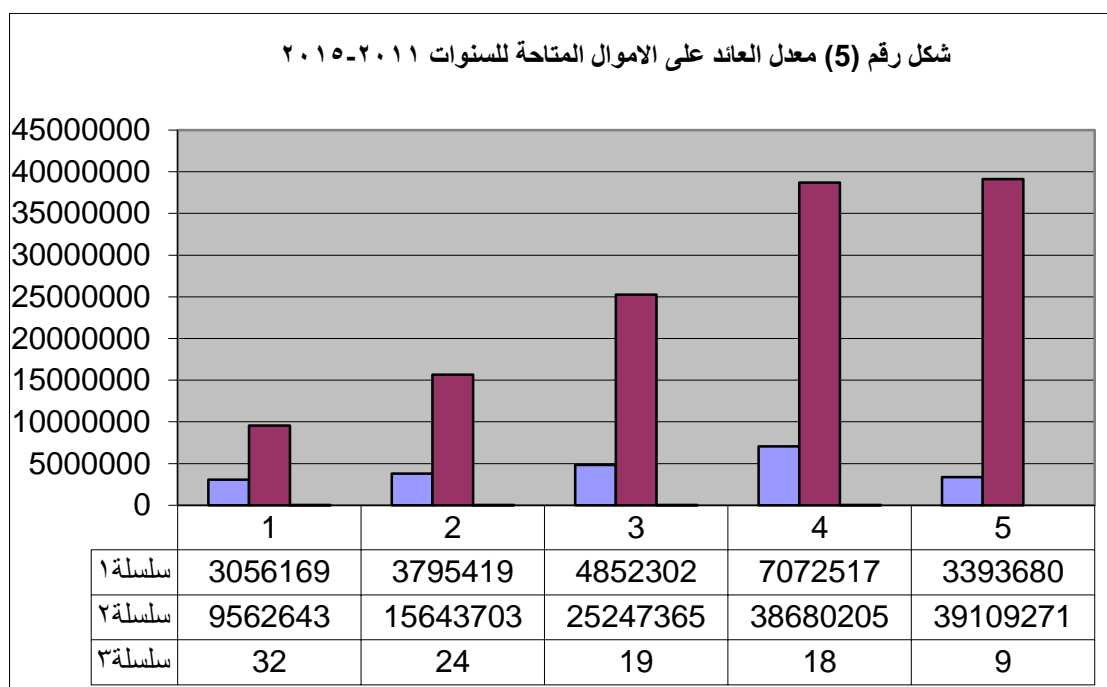
المصدر: الميزانية العمومية لشركة التأمين العراقية العامة.



(المبالغ بآلاف الدنانير)

جدول (11)

المتوسط العامة	2015	2014	2013	2012	2011	شركة التأمين العراقية
%20.4	9	18	19	24	32	



المصدر : استخدام برنامج spss

التحليل الاحصائي لتطور (الانتاج) لشركة التأمين العراقية العامة

تحليل الارتباط واثره على شركة التأمين العراقية العامة

يتضح من الجدول (1) ان هنالك اختلاف في معامل الارتباط بين المتغير المستقل (x) والذي يمثل مقدار الانتاج وبين المتغير المعتمد (y) والذي يمثل مجموعة من المؤشرات المستخدمة لقياس تطور الانتاج وتطور صافي الربح للشركة بأفترض (N=5.....,2.1) و يظهر الجدول الآتي:



جدول (1) تحليل الارتباط و اثره على شركة التأمين العراقية العامة

المتغيرات المعتمدة					المتغير المعتمد المتغير المستقل
(y5) معدل العائد على الاموال المتاحة	(y4) نسبة تحقيق صافي الربح	(y3) متغير معدل العائد على الموجودات	(y2) نسبة تحقيق عوائد الاستثمار	(y1) نسبة تطور صافي الربح	الارتباط (x)
0.564	0.921	0.946	0.967	0.993	

المصدر : نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج spss

1- بلغ معامل الارتباط بين متغير (الانتاج) ومتغير نسبة تطور صافي الربح (0.993)(y1) ويشير هذا الى وجود ارتباط موجب قوي بين المتغيرين فالعلاقة طردية بين متغير الانتاج ومتغير هذه النسبة وذلك لان الزيادة في الانتاج ترافقها زيادة في صافي الربح بسبب الادارة الناجحة للشركة في اصدار وثائق التأمين بشكل سليم مما يؤدي الى زيادة في صافي الربح المتوقع وبناءا على ذلك نقبل الفرضية والتي مفادها وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مقدار الانتاج وصافي الربح المتوقع بالاقساط.

2- بلغ معامل الارتباط بين متغير (الانتاج) ومتغير نسبة تحقق عوائد الاستثمار (0.967)(y2) ويشير هذا الى وجود ارتباط موجب قوي بين المتغيرين فالعلاقة طردية بين متغير الانتاج ومتغير هذه النسبة، لان الزيادة في هذه النسبة يبين مدى كفاءة الشركة في استثمار الاموال فالارتفاع في هذه النسبة يشير الى نجاح الشركة في تمويل اكبر قدر من الانتاج وتحقيق الارباح وبناءا على هذا نقبل الفرضية والتي مفادها وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مقدار الانتاج وتحقيق عوائد الاستثمار.

3- بلغ معامل الارتباط بين متغير الانتاج ومتغير معدل العائد على الموجودات (0.946)(y3) ويشير ذلك الى وجود ارتباط موجب قوي بين المتغيرين ، فالعلاقة طردية بين متغير الانتاج ومتغير هذه النسبة وهذا يشير الى ان الزيادة الحاصلة في العوائد ترافقها زيادة في الموجودات وهذا يفسر سياسة الشركة الناجحة في استثمار اموالها في مجالات الاستثمار المختلفة والمتمثلة بالاسهم والسندات والعقارات والقروض والودائع ، وبناءا على ذلك نقبل الفرضية و التي مفادها وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مقدار الانتاج و معدل العائد على الموجودات.

4- بلغ معامل الارتباط بين متغير الانتاج ومتغير نسبة تحقيق صافي الربح (0.921)(y4) ويشير ذلك الى وجود ارتباط موجب قوي بين المتغيرين، فالعلاقة طردية بين متغير الانتاج ومتغير هذه النسبة وهذا يشير الى ان الزيادة في الانتاج يؤثر بشكل ايجابي على صافي الربح الفعلي ويعود السبب في ذلك الى كفاءة الشركة في اصدار الوثائق وتوجيهها بالشكل الصحيح والمربح، و بناءا على ذلك نقبل الفرضية و التي مفادها وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مقدار الانتاج و نسبة تحقيق صافي الربح.

5- بلغ معامل الارتباط بين متغير الانتاج ومتغير معدل العائد على الاموال المتاحة (0.564)(y5) ويشير ذلك الى وجود ارتباط موجب قوي بين المتغيرين، فالعلاقة طردية بين متغير الانتاج ومتغير هذه النسبة وهذا يشير الى ان الزيادة الحاصلة في الانتاج يؤثر بشكل ايجابي على معدل العائد وهو بذلك يعكس نجاح الشركة في تحقيق اهدافها المالية وذلك من خلال الاستغلال الامثل للموارد والامكانيات المتاحة ، وبناءا على ذلك نقبل الفرضية و التي مفادها وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مقدار الانتاج و معدل العائد على الاموال المتاحة.



الاستنتاجات والتوصيات

- اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث يمكن ان تتلخص في الاتي :
- ان تطبيق الحوكمة الرشيدة يؤدي الى تحسين الاداء المالي من خلال تحسين الارباح وتحسين العائد على الاستثمار وزيادة التدفق النقدي للشركة.
 - ان وجود الحوكمة والالمام بمعاييرها ومبادئها لا تكفي لكي تطلع الحوكمة بالدور المأمول منها، بل لا بد ان يرافق ذلك كله تطبيق حازم لها والاحتكام الى مبادئها.
 - على الشركات المالية الاهتمام بلجان التدقيق في مجلس الادارة باعتبارها ابرز دعائم تحقيق هذا المفهوم الجديد وهو الحوكمة المالية.
 - يعتبر الفساد المالي والاداري من اخطر المشكلات التي تعاني منها المؤسسات وخاصة الشركات المملوكة للدولة ويتمثل الفساد المالي والاداري بالمكاسب والامتيازات التي يتم الحصول عليها بشكل غير مشروع ويترتب عليها تحمل الشركات تكاليف اضافية تنعكس على اسعار الخدمات التي تقدمها.
 - ضرورة الاهتمام والتفكير بوجود مجموعة من القوانين والاليات التي تعمل على حماية مصالح المالكين وبقية اصحاب المصالح، وذلك بالحد من التلاعب المالي والاداري الذي يحصل في هذه الشركات من قبل الادارات التنفيذية.
 - ان تطبيق آليات الحوكمة وقواعدها من قبل الشركات المملوكة للدولة يؤدي الى الحد من الفساد المالي والاداري فيها وزيادة كفاءة ادائها.
 - ان تطبيق نظام الحوكمة يؤدي الى ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة.
 - و توصل البحث الى جملة توصيات اهمها:-
 - العمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة بشكل اوسع لدى كافة الاطراف ذات العلاقة في الشركات المالية.
 - ضرورة الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة وتطوير المفاهيم من خلال عقد الدورات التدريبية المتخصصة للعالمين في هذه الشركات.
 - التزام الشركات المملوكة للدولة بمباديء الشفافية والافصاح من خلال قيام كل شركة من الشركات المالية بتحديد الاهداف التي تسعى الى تحقيقها والافصاح عنها عبر الوسائل التي تمكن الجمهور من الاطلاع عليها.
 - كذلك التزام الشركات المالية بنشر التقارير المالية السنوية وتقرير مجلس الادارة ، وتقرير مراقب الحسابات ، وان تتضمن هذه التقارير المؤشرات المالية وغير المالية التي تعكس اداء الشركة، مثل نسب الربحية والسيولة وتطورها من سنة الى اخرى.
 - تشكيل لجان التدقيق في الشركات من قبل الهيئة العامة وليس من قبل مجلس الادارة ويكون ارتباطها التنظيمي بمجلس الادارة و تبعيتها الفنية بالهيئة العامة.
 - وضع القوانين لفرض عقوبات صارمة بحق مرتكبي الفساد المالي والاداري والمتلاعبين بالاموال.
 - اصدار قوانين تلزم الشركات تبني مباديء الحوكمة.
 - ضرورة افادة العراق من تجارب الدول السابقة في هذا المجال من خلال تطبيق آليات الحوكمة ومعاييرها بكافة اشكالها والتركيز على المعايير الشرعية لحل ازمة التنمية الاقتصادية في العراق ومواجهة تحدياتها وفي مقدمتها نقشي الفساد المالي والاداري وتداعياته الخطيرة.
 - ضرورة تطبيق الحوكمة باعتبارها اداة ضرورية وفاعلة من ادوات الاصلاح الاقتصادي.



المصادر العربية

الكتب

- 1- سلام ، اسامة عزمي، وموسى، شقيري نوري ، 2010، ادارة الخطر والتأمين، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع.
- 2- اشرف حنا ميخائيل، 2009، "تدقيق الحسابات في اطار منظومة حوكمة الشركات" منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، ص 92.
- 3- سليمان، محمد مصطفى، 2006، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري – دراسة مقارنة ، الدار الجامعية ، مصر ، ص 15
- 4- النعيمي، عدنان تايه و التميمي، ارشد فؤاد (2009) الادارة المالية المتقدمة، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 5- سليمان، 2006: 13، مصدر سابق
- 6- حمودة، محمود احمد ، 2011، دور آليات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي، مدونه.
- 7- سليمان، محمد مصطفى (2008م) حوكمة الشركات واعضاء مجالس الادارة والمديرين التنفيذيين، الاسكندرية، الدار الجامعية.

المجلات والمداخلات والنشرات:

- 1- الحلبي ، نبيل (2009م) دور الحوكمة في زيادة ربحية المنشآت الصناعية في سورية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 25- العدد الثاني.
- 2- بن الطاهر حسين وبو طلالة محمد، 2012، دراسة اثر حوكمة الشركات على الشفافية والافصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مداخلات ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة ، يومي 7 و9 ماي.
- 3- عزاوي عمر، بو زيد السايح، 2019، مداخلات بعنوان: دور حوكمة الشركات في تقييم كفاءة نظم المعلومات المحاسبية وفق معايير المحاسبة الدولية، الملتقى العلمي الدولي حول، الاصلاح المحاسبي في الجزائر 30، 29 نوفمبر ، ص 188 .
- 4- اساسيات الحوكمة، مصطلحات ومفاهيم، سلسلة النشرات التحقيقية لمركز ابو ظبي للحوكمة، الامارات العربية المتحدة.
- 5- (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، 2004).

References

- 1-Salam, Osama Azmy, and Mousse, Shuqiri Nuri, 2010, Department of Risk and Insurance, First Edition, Al-Hamid House for Publication and Distribution.
- 2- Ashraf Hanna Mikhael, 2009, "Auditing Accounts within the Framework of Corporate Governance System," Arab Organization for Administrative Development Publications, Cairo, p.92.
- 3- Suleiman, Muhammad Mustafa, 2006, Corporate Governance and Addressing Financial and Administrative Corruption- A comparative study, University House, Egypt, p. 15
- 4-Al-Nuaimi, Adnan Tayeh and Al-Tamimi, Arshad Fuad (2009), Advanced Financial Management, Al-Yazurdi Scientific Publishing and Distribution House, Amman, Jordan.
- 5- Suleiman, 2006: 13, previous references.
- 6-Hammouda, Mahmoud Ahmad, 2011, The role of governance mechanisms in combating financial corruption, blog.



7-Suleiman , Muhammad Mustafa (2008 AD) Corporate Governance, Board Members and Executive Directors, Alexandria, University House.

Magazines, entries and pamphlets

1-Al-Halabi, Nabil (2009 AD) The Role of Governance in Increasing the Profitability of Industrial Establishments in Syria, Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, Volume 25 - Second Issue.

2-Bin Taher Hussein and Bou Tala'a Mohamed, 2012, Study of the Impact of Corporate Governance on Transparency, Disclosure and Quality of Financial Statements under the Financial Accounting System, Intervention within the National Forum on Corporate Governance as a Mechanism to Reduce Financial and Administrative Corruption, Biskra University, on May 7 and 9.

3-Azzawi Omar, Bouzid Al-Sayeh, 2019, an intervention entitled: The Role of Corporate Governance in Evaluating the Efficiency of Accounting Information Systems According to International Accounting Standards, International Scientific Forum on Accounting Reform in Algeria 30, 29 November, p. 188.

4-Corporate Governance Fundamentals, Terms and Concepts, a series of educational publications for Abu Dhabi Governance Center, United Arab Emirates.

) Organization for Economic Cooperation and Development, 2004(5-

English References

1. Beltratti, Audree (2005), The complementarity between corporate Governance: and corporate social responsibility, the Geneva papers doi!

10.1057/palgrave.gpp.2510035.

2. Mohammed, soliman Ali Mohammed (2010), Role of Internal Control in Corporate Governance: A case study of Ksc Ltd, Unpublished Master Thesis, college of Graduate studies and scientific Research, sudan University of science and Technology.

3. Torres, Damiana, Adriano LeaL Bruni, Antonio Lopo Martinez and MigueL Angel Rivera – Castro ,(2010),ownership and control structure Corporate Governance and Income smoothing in Brazil, Available at: <http://ssrn.com/abstract=165/991>